



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الاثنين 04 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- 3..... الافتتاحية •
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسجيل أكثر من 4.100 مشروع استثماري سنة 2018 (واج)..... 3
- 5 فرز وتثمين النفايات بوهراڻ : تجربة رائدة يقتدى بها (واج)..... 5
- 6..... استلام 50 منشأة في موسم الاصطياف..... 6
- 6 بن مسعود: المؤسسات السياحية والفندقية العمومية ليست للبيع (واج)..... 6
- الحكومة وضعت "استراتيجية وطنية استباقية" للحيلولة دون تدفق الكفاءات الوطنية نحو الخارج(واج)..... 7
- 9 التوقيع على اتفاقيات في مجال التشغيل والتكوين والمناولة (واج)..... 9
- 10..... تكوين 500 طالب مهندس بكوريا الجنوبية وفتح 20 ألف منصب شغل..... 10
- "غلوبال موتورز" تؤسس لقطب جهوي في الصناعات الميكانيكية بباتنة (الشروق أونلاين) 10
- 10..... فوج عمل وزارة الطاقة وسوناطراك أنهى التعديلات والتنقيحات 10
- 10 هذه أهم مضامين مشروع قانون المحروقات الجديد (الشروق أونلاين) 10
- زرواطي تشرف على افتتاح الجلسة الجهوية الأولى للاقتصاد التدويري من غرداية(الإذاعة الوطنية)..... 12
- 13..... المدير العام لعصرنة الوثائق والأرشيف بالداخلية، عبد الرزاق هي ل"المساء": 13
- 16 سفير كرواتيا بالجزائر، إيجا زلايتش، يزور مجمع "الوقت الجديد": 16
- 16..... "أسعى إلى إنشاء جمعية رجال الأعمال الجزائريين-الكروات" 16
- 16..... بنوك /مالية/تأمينات •
- 16..... تعاون وشراكة..... •
- 17..... تجارة •
- 17..... هجوم للصناعيين الأسبان بسبب الرسوم الجديدة على الواردات 17
- الجزائر أخلت باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعليها احترامه!(الشروق أونلاين) 17
- 17 يقظة إعلامية •

الافتتاحية

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: تسجيل أكثر من 4.100 مشروع استثماري سنة 2018 (واج) بلغ إجمالي الاستثمارات المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لترقية و تطوير الاستثمار 4.125 مشروعا بمبلغ إجمالي بلغ 1.676 مليار دج، حسب ما كشف عنه المدير العام للوكالة عبد الكريم منصور في حوار لواج. و ينتظر أن تسمح هذه المشاريع، التي تتركز أساسا في القطاع الصناعي، بخلق 143.320 منصب شغل. وبخصوص المشاريع التي تشمل مستثمرين أجانب، كشف المسؤول عن أنها تقدر بـ 146 مليار دج متركزة على الأخص في الصناعة.

== ارتفاع المشاريع الصناعية ==

وحسب قطاعات النشاط، سجلت حصة قطاع الصناعة مقارنة بسنة 2017 ارتفاعا نسبيا حيث بلغت نسبتها 56 بالمئة من مجموع عدد المشاريع المسجلة سنة 2018 (مقابل 51 بالمئة سنة 2017) و 62 بالمئة من حيث القيمة (مقابل 58 بالمئة) و 64 بالمئة من حيث عدد مناصب الشغل (مقابل 62 بالمئة). وحسب السيد منصور فإنه تم تسجيل 2.293 مشروعا صناعيا بمبلغ 1.039 مليار دج و 92.211 منصب شغل مرتقب.

ومن بين إجمالي هذه المشاريع الصناعية، ينتظر خلق 1.619 وحدة صناعية في فروع مختلفة. وتتمثل هذه الفروع على الأخص في الصناعات الفولاذية و المعدنية و الميكانيكية و الكهربائية و الالكترونية (420 مشروع بمبلغ 296 مليار دج) و الصناعات الغذائية (575 مشروع بـ 241 مليار دج) و فرع الكيمياء-مطاط-بلاستيك (577 مشروع بـ 233 مليار دج) و الخشب-الورق (316 مشروع بـ 118 مليار دج) و مواد البناء (209 مشروع بـ 109 مليار دج)، حسب نفس المسؤول.

وبخصوص قطاع السياحة، بلغ مبلغ الاستثمارات 310 مليار دج (19 بالمئة من المبلغ الإجمالي للاستثمارات) و هو يخص 299 مشروعا ينتظر أن ينتج عنه خلق 17.407 منصب عمل (12 بالمئة من إجمالي مناصب الشغل). ومن بين هذه المشاريع السياحية الـ 299، ينتظر خلق 247 مشروعا جديدا في مختلف النشاطات و لاسيما الفنادق. و ينتظر أن تسمح هذه المشاريع بخلق 124 مؤسسة فندقية من مختلف التصانيف تضم في مجموعها 36.000 سريرا إضافة الى 24 مركبا سياحيا.

أما فيما يخص القطاع الفلاحي، فسجل 226 مشروعا (ارتفاع بـ 21 بالمئة مقارنة بـ 2017) بمبلغ 83 مليار دج (ارتفاع 84 بالمئة) مع توقع خلق 9.292 منصب عمل (بارتفاع 104 بالمئة).

وقال المسؤول: "تجدر الإشارة الى الديناميكية المقاولاتية التي شهدتها القطاع الفلاحي و التي تظهر نتائجها بوضوح من خلال عدد المشاريع الجديدة المسجلة خلال سنة 2018 التي بلغ عددها 173 مشروعا من بين 266 مشروع". وتخص معظم هذه المشاريع نشاطات التفریح و تسمين الدجاج و المعالجة الصحية للنباتات و تربية المائيات و الصيد البحري (تربية الأسماك في الأقفاص العائمة و الأحواض و خاصة ذئب البحر و الدوراد الملكية و فواكه البحر و اقتناء السفن المتخصصة في صيد التونة و السمك الأزرق و الأبيض و القشريات) و كذا التسمين الصناعي للخرفان و البقر (إنشاء مزارع للتسمين أو انتاج الحليب أو الذبح.....).

وقيما يتعلق بقطاع الصحة، سجلت الوكالة 122 مشروعا بمبلغ 55 مليار دج ينتظر أن تخلق 4.601 منصب عمل. ومن بين هذه المشاريع الـ 122، ينتظر انشاء 75 مشروع جديد في مجالات متعددة (عيادات و مراكز علاج متخصصة و مؤسسات صحية موجهة للإسعاف و العلاج بالمنزل.....).

وفيما يخص باقي القطاعات، سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية و الري 927 مشروعاً بمبلغ 122 مليار دج و 12.300 منصب عمل منتظر.

أما قطاع الخدمات، فقد سجل 255 مشروع بمبلغ 66 مليار دج و 7.377 منصب عمل مرتقب. ولاحظ السيد منصورى بهذا الخصوص بأن القطاعات ذات الأولوية التي تشكل أهمية بالغة للاقتصاد الوطني (الزراعة و الصناعة و السياحة) هي القطاعات التي تجلب المستثمرين أكثر من غيرها. وقال: "هذا يعني أن أصحاب المشاريع يتوجهون اليوم نفس توجه الدولة في مجال الاستثمار". وأضاف بأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بتعليق استيراد بعض المنتجات دفعت بعض المستوردين للتوجه أكثر فأكثر نحو الإنتاج والاستثمار. --الاستثمارات التي يشارك فيها الأجانب--

أما بخصوص مشاريع الاستثمار المسجلة في إطار اتفاقيات التعاون بين المتعاملين الجزائريين و الأجانب فقد بلغت قيمتها 146 مليار دج (9 بالمائة من القيمة الاجمالية للاستثمارات المسجلة) وهي تشمل 20 مشروعاً مسجلاً و التي من شأنها خلق 9.654 منصب شغل (7 بالمائة من القيمة الاجمالية)، حسبما أفاد به السيد منصورى. وأكد أن هذه الاستثمارات تم اختيارها و تشجيعها من طرف الدولة نظراً لتلائمها و تناسبها مع السياسة التنموية التي أقرتها السلطات العمومية.

وتمركز هذه الاستثمارات أساساً في المجال الصناعي بنحو 90 بالمائة من العدد الاجمالي للمشاريع أي 18 مشروعاً حيث ان 89 بالمائة من قيمتها الاجمالية تقدر بـ 130 مليار دج فيما بلغت نسبة مناصب الشغل 75 بالمائة أي 7.194 منصب شغل.

ويتعلق الأمر بفروع الصناعة الاتية: صناعة الحديد و الصلب، الصناعة الميكانيكية، الصناعة المعدنية، الصناعة الكهربية (6 مشاريع)، الصناعة الكيماوية، صناعة البلاستيكية (4 مشاريع)، مواد البناء، السيراميك، الزجاج (3 مشاريع)، صناعة المواد الغذائية (3 مشاريع) و صناعة الفلين و الورق (مشروعان). وقال أن أغلبية الأجانب الذين شاركوا في مشاريع الاستثمار (12 جنسية) ينحدرون من المجمعات الجهوية الكبرى لأوروبا و من البلدان العربية.

وفي تعليقه حول الحصيلة الإجمالية للاستثمارات المسجلة سنة 2018، أوضح السيد منصورى أن سنة 2018 عرفت عدداً من الترتيبات و الإجراءات الجبائية و شبه الجبائية ذات امتيازات من طرف الحكومة و ذلك من أجل تدعيم الاستثمار على مستوى جميع مناطق البلاد.

وأكد أن الحكومة اتخذت من جهة أخرى ترتيبات من الناحية المؤسساتية من خلال إعادة توزيع مكاتب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على مستوى الولايات المنتدبة بالجنوب حيث تم إنشاء 10 مكاتب محلية، مضيفاً انه "إذا كانت 2018 هي سنة إنشاء مكاتب الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار على مستوى الولايات المنتدبة بالجنوب فإن سنة 2019 ستعرف ترقية الاستثمار في هذه الولايات.

وفي هذا الإطار ستنظم الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار خلال السنة الجارية حملات إعلامية و تحسيسية اتجاه المستثمرين من أجل تشجيعهم على الاستثمار في هذه المناطق.

فرز و تئمين النفايات بوهران : تجربة رائدة يقتدى بها (واج)

تشكل الديناميكية الحاصلة منذ بضع سنوات بولاية وهران في مجال فرز وإعادة تدوير النفايات نموذجا يقتدى به كمرجع بمدن أخرى للبلاد.

وتعد تجربة استعادة النفايات حديثة في وهران حيث تعود المبادرات الأولى للفرز الإنتقائي إلى ثلاث سنوات مضت و كانت المنظمة غير الحكومية البيئية "أر 20 ماد" المتمركزة بالولاية قد أطلقت برنامجا على مستوى ثلاثة أحياء هي "العقيد لطفي" وحي "عدل المشتلة" وحي "الصباح".

و يبقى حي "عدل المشتلة" الوحيد الذي لا تزال فيه تجربة الفرز الإنتقائي مستمرة بفضل وجود بوابين يحرصون على تطبيق التعليمات فيما يخص وضع النفايات القابلة للرسكلة بالاماكن المخصصة لها.

اقرأ أيضا: الجلسات الجهوية حول الاقتصاد التدويري: "الهدف هو الخروج بورقة طريق قابلة للتجسيد محليا"

و يرفض مسؤولو منظمة "ار 20 ماد" فكرة "فشل تجربة" الفرز الإنتقائي بالأحياء الثلاثة معتبرين أن ترسيخ ثقافة الفرز الانتقائي لدى المواطنين عمل طويل الأمد لا يأتي بثماره إلا بعد فترة.

وتقول السيدة زهور رقيق بريكسي وهي مسؤولة التكوين على مستوى المنظمة بوهران أن دور هذه الأخيرة يتمثل في إنشاء مشاريع نموذجية من شأنها أن تفتح الطريق أمام تجارب جديدة.

وترى هذه المسؤولة بأن "تجربة الفرز الإنتقائي من المصدر على مستوى هذه الأحياء سمحت بتسليط الضوء على العقبات التي يمكن أن تقف في طريق هذا النوع من البرامج".

و أضافت أن طاقم ال "ار 20 ماد" يواصل جهوده لترسيخ ثقافة تئمين النفايات حيث اطلق عدة مشاريع على غرار "خضرة: المرأة فاعل اساسي في تطوير الاقتصاد الأخضر" الذي تستمر نشاطاته ما بين 2017 و 2019.

-- ترسيخ ثقافة الفرز الانتقائي --

وقامت السلطات بتجهيز مركز الردم التقني ببلدية حاسي بونيف بمحطة نموذجية لفرز النفايات بقدرة طن واحد يوميا تم بعدها إقتناء محطة ذات سعة تفوق 100 طن يوميا غير أن التجربة أوضحت أن هذه المحطات ليست مناسبة لفرز النفايات التي تصل إلى مركز الردم التقني.

وقد تم تصميم هذه المحطة التي تم اقتناؤها مقابل 200 مليون دينار لفرز النفايات الجافة التي وللأسف تصل رطوبة إلى المركز نظرا لاختلاطها بالفضلات العضوية.

اقرأ أيضا: نشر الوعي البيئي عبر مواقع التواصل الاجتماعي: تعبئة للترويج للون الأخضر بوهران

وتقول السيدة شلال دليلة مديرة مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني بوهران أن "مزابلنا تختلط فيها النفايات الجافة والعضوية" ما يصعب من تمييزها عبر محطة الفرز.

ودفعت هذه الصعوبات بالمسؤولين المحليين إلى التفكير في حلول أكثر ملائمة على غرار مراكز الفرز المصغرة حيث حاول الوالي مولود شريفي منذ تعيينه على رأس الولاية في 2017 اللجوء إلى حلول ثلاثم خصوصيات الولاية. ومن بين هذه الحلول تجهيز كل البلديات (26 بلدية) بضغطات للنفايات و إنشاء مراكز جوارية للفرز أو على الأقل أرضية لتخزين النفايات القابلة للرسكلة على مستوى كل بلدية.

وقد اتت هذه الحلول البسيطة في أغلبها بـ"نتائج جيدة" حيث تؤكد مسؤولة مصلحة الرسكلة بمؤسسة تسيير مراكز الردم التقني بوهرا، أمينة مغربي، أن استرجاع الكرتون عرف نجاحا سنة 2018 حيث ارتفعت نسبة الكميات المسترجعة بنسبة 632 بالمائة مقارنة بسنة 2017.

-- حلول مبتكرة و موارد مكيفة --

و قدر حجم الكرتون المسترجع بالمركز الجوّاري للمدينة الجديدة الذي تم انشاؤه بمحاذاة أكبر سوق بالولاية في التسعة أشهر الأولى لسنة 2018 بأكثر من 373 طن.

وعلاوة على ذلك ساهم إنشاء لجنة لرصد تسيير النفايات القابلة للرسكلة من طرف التجار في تحسين استرداد الكرتون و الفيلم البلاستيكي.

كما أن صعوبة استرداد النفايات المنزلية القابلة للتدوير من مصدرها دفعت مؤسسة تسيير مراكز الردم التقني للبحث عن حلول أخرى حيث لجأت مديرتها الى إبرام إتفاقيات مع مؤسسات مختصة لاسترجاع نفاياتها على غرار المناطق الصناعية للولاية ببلديات حاسي عامرو السانية و أرزيو و بمينائي وهران و أرزيو و ب 46 مدرسة و بجامعة وهران 2 و بمعهد اللغات الأجنبية و 16 حي عسكري و غيرها.

و تقول السيدة شلال أن هذه الإتفاقيات كانت "ثمرة" حيث توفر كميات مهمة من المواد القابلة للتدوير ذات الجودة ما يسمح ببيعها و الحصول على مكسب مضاعف: الأول مالي من خلال بيع النفايات القابلة لإعادة التدوير في المزاد الثاني إستراتيجي حيث يتم تقليل كمية النفايات المدفونة ما يمدد من عمر مراكز الردم.

و يعتقد الخبراء أن تجربة وهران للفرز الإنتقائي واستعادة النفايات أمر "مثير للاهتمام" لأنه يسمح بتحديد المشاكل و التفكير في الحلول المناسبة. هذه الحلول تنطوي على فتح الحوار مع جميع المعنيين حسب مسؤولي منظمة "أر 20 ماد" و اعتماد تدابير تتكيف مع السياق الوطني، وفقا لمديرة مراكز الردم التقني.

و من جهته، يرى مدير وكالة النفايات الوطنية، كريم وامن، أن وهران من بين المدن التي تم فيها تنشيط "ديناميكية حقيقية في مجال إسترجاع النفايات"، مبرزا أنه من المتوقع أن تعمم تجربة مدينة وهران إلى مدن أخرى.

استلام 50 منشأة في موسم الاصطياف..

بن مسعود: المؤسسات السياحية والفندقية العمومية ليست للبيع (واج)

أكد وزير السياحة والصناعات التقليدية عبد القادر بن مسعود، الأحد، أن المركبات السياحية التي تشهد عمليات ترميم، سيتم استلامها مع بداية موسم الاصطياف، بالإضافة إلى 40 فندق في إطار الاستثمار الخاص، ستدخل حيز الخدمة في نفس الفترة. ولفت إلى أن المؤسسات السياحية العمومية ليست للبيع. وجاءت الوزير في ختام الزيارة التي قادته إلى بعض مشاريع قطاعه بتيابة، أين وقف على مدى تقدم أشغال عملية

الترميم، التي يخضع لها كل من المركب السياحي القرن الذهبي، وتييازة القرية "السات". وكذا تدشين فندق خاص بطاقة استيعاب 114 سرير.

وأعلن الوزير بالمناسبة، أن المركبات السياحية العمومية ليست للبيع، وأن التنازل عن أملاك الدولة بمافها المؤسسات الفندقية غير وارد بتاتا، "على اعتبار أن قرارات الدولة الجزائرية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية واضحة في هذا المجال، وهي ملكية للجميع" - يقول بن مسعود - مشيرا إلى أن طريقة تسييرها، يجب أن تكون احترافية لاستقطاب السياح من مختلف بلدان العالم، "فمن غير المعقول أن تصرف أموال باهظة لأجل تأهيلها، وفق المقاييس العالمية لتسيير بطرق تقليدية يقول الوزير.

وبخصوص اللجوء إلى تسيير المؤسسات السياحية في إطار الشراكة أوضح عبد القادر بن مسعود، أن دور مصالحة في هذا الإطار يتوقف على تقديم الاقتراحات، فيما تعود سلطة القرار للحكومة والمجلس الوطني للاستثمار. وأبرز الوزير أهمية عمليات الترميم، وإعادة التأهيل التي مست 10 مركبات سياحية، سيتم استلامها بداية موسم الاضطياف المقبل، بطاقة استيعاب تقدر بـ 9500 سرير تضاف لها 40 فندقا تابع للخواص، في إطار الاستثمار السياحي مما يعزز من إمكانيات القطاع.

الحكومة وضعت "استراتيجية وطنية استباقية" للحيلولة دون تدفق الكفاءات الوطنية نحو الخارج(واج)

أكد الوزير الأول، أحمد أويحيى، أن الحكومة وضعت "استراتيجية وطنية استباقية" تركز على جملة من التدابير من بينها التشغيل وتعزيز التكوين للحيلولة دون تدفق الكفاءات الوطنية نحو الخارج.

وفي رده على سؤال للنائب بالمجلس الشعبي الوطني، فاطمة سعدي، حول "استمرار هجرة الكفاءات الوطنية الى الخارج"، قرأه نيابة عنه وزير العلاقات مع البرلمان، محجوب بدة، خلال جلسة علنية اليوم الخميس بمقر المجلس خصصت لطرح الأسئلة الشفوية، أكد السيد أويحيى أن الحكومة "بادرت بوضع استراتيجية وطنية استباقية من أجل الحيلولة دون تدفق الكفاءات الوطنية نحو الخارج وتشجيع عودة الخبرات المتواجدة في الخارج".

وبعد أن ذكر بأن هذه الاستراتيجية جاءت "استباقية ومتعددة الابعاد"، أشار السيد أويحيى الى أن "الجهود المبذولة من طرف الجهات المختصة في مجال التكفل بالمنتوج الداخلي الوطني، أي الكفاءات العلمية التي تم تكوينها على مستوى اقليم التراب الوطني، تعتمد اساسا على وضع منظومة وطنية متجانسة ومتناسقة لإدماج حاملي الشهادات الجامعية والمدارس والمعاهد العليا ومؤسسات التكوين المهني في عالم الشغل".

وفي هذا السياق، أبرز الوزير الاول "الاجراءات المتخذة، من بينها إنشاء دور للمقاولاتية على مستوى مختلف المعاهد الجامعية بهدف زرع وترقية ثقافة المقاولات لدى فئة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية وذلك قصد تأهيلهم لاكتساب الكفاءات والخبرة المطلوبة من أجل انشاء مشاريعهم الخاصة، وبالتالي الانتقال من موقع الباحثين عن الشغل الى منثنئ مناصب الشغل".

ومن بين الاجراءات الاخرى، تم اللجوء الى "التوظيف المباشر على مستوى الادارات والمؤسسات العمومية بالنسبة لحاملي الشهادات الذين استفادوا من تكوين متخصص لدى مؤسسات التكوين المؤهلة، كما هو الحال بالنسبة لخريجي المدرسة الوطنية للإدارة والمدرسة العليا للصحة ومدرسة الضمان الاجتماعي وغيرها من المدارس والمعاهد الوطنية الاخرى". وبخصوص التكفل بمنتوج مؤسسات التكوين المهني، أكد السيد اويحيى ان السلطات العمومية "أقدمت على اتخاذ تدابير منها تسهيل وتبسيط الاجراءات الادارية الواجب اتباعها من طرف الشباب ذوي المشاريع لدى الجهاز الوطني للمساعدة على العمل (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية للتشغيل) وذلك قصد منحهم الفرصة من أجل تجسيد مشاريعهم في افضل الظروف".

كما تم اللجوء الى "توفير جو عمل مشجع لصالح الشباب المقاولين وذلك من خلال دعمهم ماليا عن طرق تمكينهم من مختلف صيغ الامتيازات المالية المقررة في التنظيم ساري المفعول من طرف والممنوحة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب والتي تأخذ اشكالاً متعددة".

وتتمثل هذه الابعاد --يضيف السيد اويحيى-- في "قروض غير مكافأة (مريحة)، تخفيض معدل الفائدة بالنسبة للقروض البنكية التي تم الاستفادة منها، التكفل بالمصاريف المحتملة ذات الصلة بالدراسات والخبرات التي تنجزها وتطلبها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، الى جانب منح علاوة لفائدة المشاريع التي تتسم بخصوصية تكنولوجية قيمة". وعلى المستوى التقني، أكد السيد اويحيى ان هذه الفئة من الشباب "تستفيد، في اطار هذه الجهود، من الاستشارة والمتابعة والتوجيه المستمر من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في مختلف مراحل انجاز مشاريعهم الخاصة".

=اجراءات للتكفل بالكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج=

وبخصوص التكفل بمنتوج التكوين في الخارج، أكد الوزير الاول أن الحكومة "تبنت خيار التكوين في الخارج كمسعى استراتيجي أسند تنفيذه في بداية الامر الى اللجنة الوطنية للتكوين في الخارج ليتم تحويله فيما بعد الى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي تعد المكلف الرئيسي بالإشراف على عمليات التكوين في الخارج ومتابعتها". وفي هذا الشأن، قامت الحكومة بإجراءات اخرى من بينها "تثمين البرنامج الوطني للتكوين بالخارج الذي يلعب دورا اساسيا في تعميق معارف المؤطرين والطلبة" وكذا "انشاء بنك للمعلومات حول الكفاءات الوطنية في الخارج عن طريق انشاء شبكة لتحديد هوية هذه الكفاءات وذلك تحت اشراف مركز الدراسات والبحث في المعلومات العلمية والتقنية". وفي ذات المسعى، "تم الاخذ بعين الاعتبار الخبرات الدولية في معالجة خريطة التكوين الوطني قصد تكييفها مع متطلبات سوق العمل الوطني عن طريق الانخراط في جملة من المشاريع الدولية وهذا بالتعاون مع المكتب الدولي للعمل".

وعلاوة على هذه التدابير، اشار السيد اويحيى الى "الجهود المبذولة من طرف الدولة لصالح الجالية الوطنية المقيمة بالخارج التي من شأنها تشجيع عودتها الى ارض الوطن من بينها تخصيص حصة من سكنات الترقوي العمومي المدعم (حوالي 2.000 وحدة سكنية) تم توزيعها على 24 ولاية وكذا منح امتيازات وحوافز في مختلف المجالات لصالح الكفاءات المقيمة بالخارج من خلال فروع البنوك الجزائرية وممثلي الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والممثلات الدبلوماسية والقنصلية الجزائرية من اجل تعبئة مساهمتهم الطوعية في التنمية الاقتصادية للبلد".

ولفت الوزير الاول الى أن "هذه الجهود ترمي الى الحيلولة دون تدفق الكفاءات والادمغة الوطنية نحو الخارج"، مبرزا ان هذا المسعى "ينصب على مكافحة هجرة الادمغة وليس حركية الكفاءات" التي تعد -- كما قال -- "عنصرا اساسيا لنقل الخبرات والمعارف بين الدول وتكوين رأس مال بشري ذو خبرة وكفاءة نوعية قادر على المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية".

وذكر في هذا الشأن بأن الجزائر "بذلت جهودا معتبرة من أجل تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، حيث جعلت الحكومة من تحسين فعالية منظومة التعليم العالي وانفتاحها على المحيط الوطني والدولي أولوية من أولوياتها". كما عمدت الى "مواصلة تعزيز منظومة التعليم والتكوين المهنيين لتكون اكثر فعالية ونجاعة".

وخلص السيد اويحيى الى التأكيد على أن هجرة الكفاءات الى الخارج "ظاهرة معقدة لا تعني الجزائر فقط، بل تواجهها كذلك دول أخرى أكثر نموا من بلادنا"، لافتا الى أن المعطيات التي تناولتها الصحافة "مبالغ فيها جدا".

واعتبر ان هذه الظاهرة تعد "نسبية" بالنسبة للجزائر، وهذا "بفضل الاستقرار السياسي والامني والاجتماعي الذي تعرفه بلادنا طيلة عقدين من الزمن، منذ اعتلاء رئيس الجمهورية، السيد عبد العزيز بوتفليقة، سدة الحكم".

كما ذكر في هذا الاطار بالبرامج التنموية المسطرة في مختلف ميادين التعليم العالي والبحث العلمي وكذا التكوين والتعليم المهنيين.

التوقيع على اتفاقيات في مجال التشغيل والتكوين والمناولة (واج)

تم مساء يوم الأربعاء باتنة التوقيع على اتفاقيات في مجال التشغيل والتكوين والمناولة بحضور وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي والتعليم العالي والبحث العلمي مراد زمالي والطاهر حجار إلى جانب الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد.

وتم في هذا السياق بمصنع تركيب السيارات (كيا) ببلدية جرمة التوقيع على اتفاقية تعاون بين مجمع (غلوبال غروب) والوكالة الوطنية للتشغيل ممثلة في مديرها العام تتعلق باستحداث 2500 منصب شغل ضمن مساعي هذا المجمع الرامية إلى فتح 10 آلاف منصب شغل في أفق 2020 بالإضافة إلى اتفاقية أخرى بين مؤسسة (كيا) وجامعتي باتنة 1 و 2 لتكوين 500 متخرج جامعي بكوريا الجنوبية في التخصصات المتعلقة بصناعة السيارات.

و أكد بالمناسبة وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي مراد زمالي أن هذه الاتفاقيات التي تربط قطاع التشغيل مع قطاعي التكوين والتعليم المهنيين والصناعة هي ذات "بعد جهوي" مضيفا بأن الهدف الأساسي من هذا المسعى هو الوصول إلى "تأسيس طبقة جهوي للصناعات الميكانيكية يساهم بشكل مباشر في خلق الثروة واستحداث مناصب شغل وتحويل وتوطين التكنولوجيا" إضافة إلى "تأسيس نسيج من المؤسسات المصغرة والصغيرة حول هذا القطب خاصة في إطار نشاط المناولة".

من جهته أشاد وزير التعليم العالي والبحث العلمي الطاهر حجار بهذه المبادرة التي تجسد -كما قال- حلما بالنسبة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهو أن تصبح الجامعة الجزائرية كمثيلاتها في بلدان العالم المتطور "عنصرا فاعلا وأساسيا في التنمية المحلية والجهوية والوطنية".

بدوره نوه الأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد بما حققته الجزائر في المجال الصناعي وخاصة في ميدان تركيب السيارات.

وقام الوفد الوزاري بزيارة ورشات وحدة تركيب السيارات (كيا) بعد أن استمع إلى عرض حول مؤسسة (غلوبال غروب) وأفاقها المستقبلية .

قبل ذلك أشرف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي رفقة كل من الأمين العام لوزارة الصناعة والمناجم خير الدين مجوبي والأمين العام للإتحاد العام للعمال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد على هامش الصالون الولائي للتشغيل الذي أقيم بقاعة "أصيحار" بوسط مدينة باتنة بمشاركة عديد المؤسسات المصغرة على التوقيع على اتفاقية تعاون ما بين الرئيس المدير العام لمؤسسة (باييك) لتركيب السيارات بوادي الشعبة والمدير العام للصندوق الوطني

للتأمين عن البطالة (كناك) بهدف إعطاء فرصة للمؤسسات المصغرة المنشأة ضمن أجهزة دعم التشغيل في مجال المناولة.

وتم في ذات السياق التوقيع على بروتوكول اتفاق لإنشاء مركز للتكوين المتخصص في الصناعات الميكانيكية ما بين مديريات كل من الصناعة والمناجم والتكوين والتعليم المهنيين وكذا التشغيل .
وتخلل المناسبة توزيع شهادات تسديد الديون لأصحاب مؤسسات مصغرة إلى جانب توزيع بعض العقود الكلاسيكية على المنصبين في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني والمدمجين في المؤسسات الاقتصادية .
وسياصل الوفد الوزاري زيارته إلى ولاية باتنة يوم غد الخميس بجامعة باتنة1 بحضوره فعاليات المؤتمر التأسيسي للاتحادية الوطنية للأساتذة الجامعيين وكذا بالإشراف على حفل التوزيع الرمزي لمقررات الاستفادة ضمن حصة 150 سكنا وظيفيا محسنا لفائدة الأساتذة الجامعيين منها 60 سكنا بفسديس و80 سكنا بجرمة و10 بيريكة.

تكوين 500 طالب مهندس بكوريا الجنوبية وفتح 20 ألف منصب شغل

“غلوبال موتورز” تؤسس لقطب جهوي في الصناعات الميكانيكية بباتنة (الشروق أونلاين)

يتجه مجمع “غلوبال موتورز” بباتنة لتوظيف 500 طالب جامعي متخرج من الجامعة في اختصاصات متعلقة بصناعات ميكانيكا السيارات وملحقاتها، في أعقاب التوقيع على بروتوكول اتفاق بين الجامعة وإدارة المجمع الذي يسير أيضا كيا موتورز بحضور وزير التعليم العالي والبحث العلمي، الطاهر حجار.

ويستفيد الطلبة المؤهلون من برنامج تريض وتكوين بكوريا الجنوبية يتراوح بين شهر وشهرين للحصول على كفاءة “كيو أسدي” التي تتيح التخصص في مجالات التصنيع الميكانيكي بمرادودية عالية.

من جهتها، أبرمت وزارة العمل ممثلة في وزيرها مراد زمالي اتفاقية أخرى تقضي بتوظيف 2500 عامل مؤهل تلقوا فترات تدريب في المجالات الميكانيكية عبر التكوين المهني، فيما وقع مركب باييك لصناعة السيارات بوادي الشعبية دائرة باتنة، اتفاقيات أخرى مع كل من وزارات الصناعة والمناجم، والتكوين المهني، والتشغيل، قصد إنشاء فضاء للتكوين يتيح المساهمة في التصنيع عبر مؤسسات مناولة.

وكان مجمع غلوبال موتورز بباتنة الذي أنشأ منذ سنوات شراكة جزائرية كورية لإنتاج شاحنات وحافلات هيونداي، استمر في برنامجه من خلال إنشاء مجمع كيا موتورز، الذي سينتج أنواعا من السيارات تم تصدير أولى العينات منها نحو موريتانيا في انتظار صفقات أخرى لمصر والغابون، إثر حصوله على جائزة دولية بوصفه أكثر المؤسسات نموا، حيث سيشتغل في حدود 2020 زهاء 15.000 عامل في المجال.

ويرتفع العدد الإجمالي الذي استقطب مشاريع الاستثمار في مجال التركيب ما يقارب 20.000 شخص، رقم مؤشر يفيد بتحول ولاية باتنة لقطب جهوي خلال السنوات القادمة، في وقت تواجه هذه الصناعة تحد من نوع آخر يتعلق بالرفع من نسبة الإدماج والشروع في التصنيع الفعلي لمكونات السيارات والمركبات بما يقارب 40 في المائة، حسب ما تنص عليه بنود وزارة الصناعة، وسيتحقق ذلك من خلال رفع وتيرة التكوين والتأهيل وإنشاء شركات مناولة مختصة.

فوج عمل وزارة الطاقة وسوناطراك أنهى التعديلات والتنقيحات

هذه أهم مضامين مشروع قانون المحروقات الجديد (الشروق أونلاين)

أنهى فوج العمل المنصب من طرف وزارة الطاقة وسوناطراك، إعداد مشروع قانون المحروقات المعدل، وشكل الملف موضوع ثلاثة مجالس وزارية مشتركة في انتظار برمجته في اجتماع للحكومة قريبا، وذلك للمصادقة على مجموعة من

التعديلات الجبائية والضريبية والإجرائية التي يراد من خلالها إحداث توازن جديد واستقطاب اهتمام الشركات الدولية. أكدت مصادر حكومية لـ"الشروق" أن وزارة الطاقة فرغت من تحضير النص المتعلق بتعديل مشروع قانون المحروقات الذي يثير في كل مرة الكثير من الجدل، بسبب الارتباط الوثيق بين مضامينه وقدرته على استقطاب الشركات الأجنبية وبين الحفاظ على مصالح سوناطراك كشركة وطنية تعمل في قطاع النفط من جهة، وبين تنافسية هذا القطاع التي تبقى جبائته تمثل الجزء الأكبر من ميزانية الدولة ومداخل الخزينة العمومية. وأكدت المصادر أن الحكومة أجرت دراسة أولية على المسودة الأولى للمشروع المتواجد حاليا على طاولة الوزير الأول، أحمد أويحيى، في انتظار برمجته للدراسة في اجتماع الحكومة والمصادقة في مجلس الوزراء، ويتضمن المشروع حسب مصادرنا مجموعة من التعديلات الجبائية والضريبية وحتى الإجرائية التي يراد من خلالها إحداث نوع من التوازن واستقطاب اهتمام الشركات الدولية وكذا ضرورة التكيف مع التغيرات المسجلة، خاصة منها ما تعلق باستغلال المحروقات غير التقليدية ومختلف الصيغ الجديدة، دون التخلي عن قاعدة الاستثمار في الجزائر أو ما يعرف بقاعدة 51 و49 في المائة والتي لا تشكل عائقا كبيرا في مجال الاستكشاف.

وتتضمن مسودة مشروع قانون المحروقات الجديد إمكانية العودة للعمل بعقود تقاسم الإنتاج، وعقود المساهمة وعقود تقاسم المخاطر لإضفاء مردودية أفضل على استثماراتهم في الجزائر، بعد أن تم الاستغناء عنها في قانون المحروقات 05-07، والعمل بعقود الامتياز عوضا عنها.

وحسب مصادرنا فقد تمت الاستعانة في عملية صياغة وإعداد النص التشريعي على مواقف وتصورات الشركاء الأجانب، فضلا عن مجموعة الانشغالات المعبر عنها من قبل هذه الشركات من ملاحظات وامتعاضات لدى نشاطها بالجزائر، والاعتماد على مقاربات جديدة واستخلاص الدروس من التجارب السابقة، وتتواجد مسودة مشروع قانون المحروقات على مستوى الوزارة الأولى وبالضبط على مستوى الوزير الأول، أحمد أويحيى، حيث تنتظر اللجنة التي أوكلت إليها مهمة إعداد المشروع مناقشته من طرف الحكومة ومراجعة بنوده والفصل في قرار اعتماده، في وقت ما تزال الحكومة تبرر تأخرها في إصدار قانون المحروقات بضرورة التريث ودراسة القانون جيدا قبل إصداره، بالنظر إلى الدور الهام الذي سيلعبه في إعادة استقطاب المستثمرين الأجانب والمساهمة في رفع حجم عائدات الجزائر من العملة الصعبة، في ظل شح الموارد المالية منذ سنة 2014، نتيجة انهيار أسعار النفط في السوق الدولية. مشروع تعديل قانون المحروقات الذي كان مبعث جدل كبير في سنة 2006 والإتهامات التي طالت المشرفين على إعداده يومها بسبب مضامينه التي اعتبرها البعض رهنا لمستقبل الأجيال، قبل أن يتدخل الرئيس بوتفليقة ويلغي المواد موضوع الجدل، وجدت الجزائر نفسها مجددا مجبرة على تعديله بعد أن تراجع إنتاجها إلى اقل من المليون برميل يوميا، وتقلصت مواردها من العملة الصعبة تحت 40 مليار دولار، الأمر الذي يفرض التحرك لإعادة استقطاب الشركات النفطية للاستثمار في الحقول الجزائرية، بعد أن أحجمت هذه الأخيرة عن المشاركة في المناقصات الدولية المعروضة من وكالة "ألناפט"، منذ 2011 بسبب العقوبات البيروقراطية والشروط الصعبة التي يفرضها القانون.

80 عارضها بالصالون الدولي للبناء من 27-فيفري إلى 02 مارس بعناية(الإذاعة الوطنية)

يشارك ثمانون عارضا بصالون الاستثمار في البناء والأشغال العمومية والبنى التحتية الذي تنطلق فعالياته من 27 فيفري إلى 02 مارس 2019 بساحة المركب الرياضي 19 ماي 1956 بمدينة عنابة.

ويشارك في الصالون -الذي تنظمه مؤسسة سانفلور للاتصال- حوالي 80 عارضا من شركات وطنية وعمومية وخاصة وشركات أجنبية متخصصة في المجالات المتعلقة بقطاع البناء وفق ما أعلنه مدير المؤسسة ومحافظ الصالون أحمد حنيش.

وقد كشف حنيش في اتصال مع موقع الإذاعة الجزائرية أن المشاركين ينشطون - لمدة أربعة أيام - فعاليات هذه التظاهرة الاقتصادية، التي تهدف أساسا إلى إعطاء نفس جديد للاستثمار في الميادين الحيوية ذات العلاقة مباشرة بالدور المنوط بولاية عنابة كقاعدة لوجيستية لتطبيق برنامج الحكومة الجزائرية والمتعلق بتصدير مختلف المنتجات الوطنية تجاه الأسواق الخارجية وفق ما يضيف المحافظ.

وحول اختيار مدينة عنابة يضيف المتحدث ذاته ان هذا الاختيار تم بناء على "كونها القاعدة المستقبلية والقطب الاقتصادي لترقية الاقتصاد الوطني في الجهة الشرقية من خلال الاستثمار في البنى التحتية لتسهيل عمليات تصدير خاصة المنتوجات المنجمية بعد دخول مشاريع انتاج الفوسفات في ولايات تبسة، سوق اهراس، وعنابة، التي سخر لها غلاف اجمالي يفوق ستة مليار دولار.

ويؤكد حنيش أنه إضافة إلى شركات جزائرية عمومية وخاصة سيشارك في الصالون عدة شركات كبرى من اسبانيا تركيا الصين وتونس من اجل اقامة علاقات شراكة منتجة لتطوير القطاعات المتعلقة بموضوع التظاهرة وفقا للتقنيات والتكنولوجيات الحديثة مما يعطي فعالية اكبر لانجاز المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الحكومة الجزائرية.

ومن جهة أخرى ووفقا لما افاد به محافظ الصالون فإنه يسعى أيضا إلى تدعيم المؤسسات الناشئة ، كاشفا عن وضع تحفيزات كبرى لمؤسسات تم انشاؤها ضمن برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة من اجل منحها فرصة المشاركة للاحتكاك بشركات كبرى وطنية وأجنبية، مما يمنحها فرصة عقد شراكات ولاستفادة من مشاريع جديدة وهذا ما يمكنها من التطور ومنح القيمة المضافة المرجوة منها.

وسيشكل صالون الاستثمار في البناء والأشغال العمومية والبنى التحتية -الذي تنظمه مؤسسة سانفلور، وبالشراكة مع الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية الجكس- فرصة للحوار والتبادل الفكري بين المشاركين الوطنيين والأجانب في إطار برنامج محاضرات متبوعة بنقاش ينشطها ممثلين عن وزارة الأشغال العمومية والنقل.

زرواطي تشرف على افتتاح الجلسة الجهوية الاولى للاقتصاد التدويري من غرداية(الإذاعة

(الوطنية)

تشرف اليوم وزيرة البيئة والطاقات المتجددة فاطمة الزهراء زرواطي على انطلاق جلسات جهوية بغرداية تحضيرا للجلسات الوطنية حول البيئة وللاقتصاد التدويري ، وتشارك في الجلسة الجهوية 12 ولاية وهي الجلسة التي تاتي كمرحلة تشاركية وتشاورية مهمة تعتمد اساليب ترشيد الاستهلاك وتثمين النفايات .

وأوضحت زرواطي في تسجي رصده ميكروفون القناة الاولى اهمية التحول الى الاقتصاد التدويري لتثمين النفايات وقالت " حسب الدراسة التي انجزت سنتمكن من خلق اكثر من 100 الف منصب شغل مباشر وغير مباشر وتحصيل 34 مليار دينار جزائري سنويا وهو ما يكفي لتدعيم التنمية المحلية وعندما نقول التنمية المحلية نتحدث عن الاستقرار وعن شغل للشباب."

هذا ويتنظر ان تعقد جلسات جهوية اخرى تجمع ولايات الشرق والولايات الوسطى وولايات غرب البلاد تمهيدا للجلسات الوطنية التي ينتظر منها ان تخرج باجراءات فعالة في الميدان

المدير العام لعصرنة الوثائق والأرشيف بالداخلية، عبد الرزاق هني ل"المساء":

رقمنة البلديات أغلقت الباب أمام الـ"الوساطة"

أكد المدير العام المكلف بعصرنة الوثائق والأرشيف بوزارة الداخلية والجماعات المحلية السيد عبد الرزاق هني، أن تصفية القوائم الانتخابية بالاعتماد على الرقمنة تسهم بشكل كبير في تقليص العزوف الانتخابي، لا سيما بالنسبة للمواطنين الذين يصعب عليهم التنقل إلى بلدياتهم القديمة لشطب أسمائهم بعد تغيير مقرات سكناتهم. كما أشار مسؤول الداخلية في حديث لـ«المساء» إلى أن رقمنة كافة مصالح البلديات في إطار البلدية الإلكترونية، مكنت من تكريس المتابعة المنتظمة لكافة انشغالات المواطن مع تحديد المسؤوليات ووضع حد للمراوغات، فضلا عن غلق الباب أمام الـ"الـبزنسة" و«الوساطة» التي انتشرت في الإدارة خلال السنوات الماضية.

المساء: مع قرب الانتخابات الرئاسية، كيف تقيمون برنامج معاينة القوائم الانتخابية؟

عبد الرزاق هني: العملية تجري بشكل طبيعي جدا، ففي السابق كانت تصفية القوائم الانتخابية تتم مناسباتيا، في حين أنها أضحت اليوم روتينية ولا تعترضها الكثير من الاختلالات كما كانت عليه في السابق، لا سيما فيما يتعلق بتغيير مقرات سكنات المواطنين، حيث كان المواطن يضطر للتنقل إلى بلديته القديمة من أجل شطب اسمه ونقله إلى بلديته الجديدة، فالبلدية أصبحت تتكفل اليوم بذلك عن طريق الرقمنة وأضحى المواطن يحصل على بطاقة الانتخاب في نفس اليوم الذي يطلبها من مقر بلديته الجديدة، مما يحول دون إيجاد مبررات للعزوف الانتخابي.

فالرقمنة وفرت الكثير من الوقت والمال والجهد للمواطن والبلدية على السواء، كما فتحنا خلال هذا العام موقعا إلكترونيا على مستوى وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، يتكفل بالشطب الآلي عندما يطلب المواطن ذلك مع تحديد مكاتب الانتخاب التي تتضمن أسماء الناخبين.

لقد حققت الجزائر نقلة نوعية في مجال عصرنة الإدارة، ما هي قراءتكم للخطوات المبذولة في هذا المجال؟

✳️✳️ يتركز شق العصرنة على مستوى وزارة الداخلية على محورين، الأول خاص برقمنة كل الخدمات على المستوى المركزي وكل ما يخص الجماعات المحلية، كما جعلنا المواطن في صلب كافة الأنظمة الإستراتيجية قصد تقريبها قدر المستطاع من المواطن وتقليص احتياجاته لها في استخراج الوثائق، فمثلا لا يلزم المواطن اليوم باستخراج شهادة الميلاد لتسليمها إلى مصلحة العمران والسكن بنفس البلدية والأمر نفسه عند استخراج وثائق بطاقة التعريف الوطنية أو جواز السفر.

وبالتالي فإننا لا نطلب من الشخص إلا الوثائق التي لا يمكن استخراجها من الإدارة المحلية كالصورة والبصمات وفصيلة الدم. وحتى عندما يريد المواطن تغيير صورته التي تتضمنها وثيقته القديمة فإنه بإمكانه ذلك من دون الدخول في إجراءات جديدة.

أيضا نجحنا في حل مشكل تنقل المواطن إلى البلدية التي ولد فيها وأصبح بإمكانه اليوم استخراجها في أي بلدية عن طريق بطاقة الحالة المدنية لأي ولاية. ويعود الفضل في ذلك إلى شبكة الرقمنة التي انشأناها والتي تربط كل البلديات والدوائر والولايات.

لابد من التذكير أيضا بالشباك الوحيد، هل قلص فعلا من بيروقراطية الإدارة؟

✳️✳️ أكد، لأن المواطن أضحي يستخرج كل الوثائق المطلوبة بكل أريحية بعد أن طلبنا من الإدارات ربط نفسها بمختلف القطاعات، فاليوم لدينا 18 قطاعا وزاريا متصل بالحالة المدنية، وبإمكانها الدخول إليها أنيا للحصول على المعلومة بدون أن تطلب ذلك من المواطن. ولا بد من الإشارة هنا إلى أنه في 2016 صدر مرسوم يمنع طلب الإدارة من المواطن إحضار شهادة الميلاد.

وسجلنا تقدما كبيرا في هذا المجال، كما أن الإدارة العمومية وفرت الكثير من الأموال من حيث اقتصاد الورق. قطعت الإدارة المحلية خطوات نوعية في مجال تعميم الوثائق البيومترية، فبعد بطاقة التعريف الوطنية وجواز السفر، أين وصلت العملية بخصوص رخصة السياقة بالتنقيط والبطاقة الرمادية؟

✳️✳️ الأمور تسير بشكل جيد في مجال تعميم العملية، حيث نسجل اليوم 13 مليون بطاقة تعريف بيومترية و13,5 مليون جواز سفر بيومتري، علما أن الرقم مرشح للارتفاع كون الأمر مرتبط بالنمو الديمغرافي. وبخصوص رخصة السياقة بالتنقيط، فإن العملية في بدايتها، حيث سجلنا استخراج من 25 إلى 26 ألف رخصة في انتظار الانطلاق في عملية البطاقة الرمادية خلال السداسي الثاني من 2019.

ولن تكون أمام المواطن صعوبات لاستخراجها لأن الشباك الوحيد سيوفر عنه أيضا الوقت والجهد كون المعلومات مدونة لدى البلدية والوثائق لها رقم تعريف وطني مؤلف من 18 رقما.

وبخصوص البلدية الإلكترونية، أين تكمن خصوصيتها في الارتقاء بالخدمة العمومية ومتى ستعمم عبر القطر الوطني؟ ✳️✳️ لقد أعطى وزير الداخلية والجماعات المحلية إشارة انطلاقها وتكمن خصوصيتها في رقمنة كل الخدمات، فإلى جانب وثائق الحالة المدنية، فإن مهمتها تسهيل استخراج رخص البناء والسكن والتفرغ لمشاكل البيئة والوقاية الصحية والتربية واستخراج بطاقة الحرفي، فهناك حوالي 20 خدمة تقدمها البلدية عبر مختلف مصالحها. فمثلا عندما يقصد المواطن مصلحة النظافة ويتعذر عنه قضاء حاجته، فإنه بإمكانه التوجه إلى الشباك الوحيد وبالتالي نكون قد خففنا العبء عن العون، كما أن إضفاء الطابع الإلكتروني على عمل المصالح ساهم في تدوين الملفات وسهل لنا العمل على مستوى الوزارة، مثلما سهلنا الأمر على المواطن الذي لا يحتاج للتنقل من مصلحة إلى أخرى.

وبالنسبة لتعميم العملية على المستوى الوطني، فقد بدأنا منذ عامين بوسائلنا الخاصة وبلاستعانة برجال الميدان واخترنا بلدية الجزائر الوسطى كمحطة تجريبية، حيث قمنا بتكوين الأعوان، فضلا عن رقمنة كافة المصالح، بما فيها التراث وهو ما يمكن من تكريس المتابعة المنتظمة لكافة الانشغالات المطروحة، على غرار مشاكل النظافة وإحصاء عدد الآبار الصالحة وغير الصالحة للشرب، بما يساهم في تحديد المسؤوليات ووضع حد للمراوغات.

وفي الوقت الحالي، انهيينا من تجسيد التجربة الناجحة على مستوى الجزائر الوسطى والتي مكنتنا في نفس الوقت من تشخيص الأخطاء. وبناء عليه، أعطى وزير الداخلية موافقته لتعميم العملية، حيث سنبداً شهر أفريل القادم في العملية لتشمل بلديات الجزائر ثم بلديات ولايات الوطن الأخرى إلى غاية نهاية السنة الجارية، لكن يجب الإشارة إلى أن الأمر

يتعلق بتسيير الميزانية ومواصلة تعميم رقمنة المصالح، فضلا عن نشر التوصيات التي تتمخض عن اجتماعات الجماعات المحلية بشأن القضايا التي تهم المواطن عبر الموقع الإلكتروني للبلدية.

سجلنا اليوم استخراج 13 مليون بطاقة تعريف بيومترية و13,5 مليون جواز سفر بيومتري، والرقم مرشح للارتفاع.

هل تعتقدون أن تجسيد البلدية الإلكترونية من شأنه وضع قطيعة مع ممارسات البنزسة حيث شهدنا في السنوات الماضية حالات بيع الوثائق المستخرجة مثل شهادات الإقامة وشهادات الميلاد وكذا رخص البناء؟

* * ليس فقط وضع حد للقطيعة مع "البنزسية" ولكن غلق كل محاولات القيام بذلك. كما أن الرقمنة تحول دون أن يحاول العامل ممارسة النفوذ حتى وألا يتلقى رشوة، حيث غالبا ما يريد إبراز نفسه على أنه بقدر كبير من الأهمية، رغم أن استخراج الوثائق كانت من اختصاصاته ولا يقدم جميلا للمواطن. غير أن تجسيد البلدية الإلكترونية يزيل مثل هذه التصرفات، كما أنه يغلق الباب أيضا أمام ظاهرة "الواسطة" التي قد يلجأ إليها البعض لاستخراج مجرد شهادة ميلاد.

وأريد هنا أن أشير إلى نقطة هي أن الرقمنة لا يمكنها تسريح الموظفين أو تقليصهم، مثلما يروج له البعض، بل يتم توجيههم للتكوين من أجل الاستعمال الأمثل للوسائل التكنولوجية.

إلى أين وصلت عملية استخراج الوثائق الإدارية عبر الأنترنت من قبل المواطنين؟ وماذا عن سلطة التصديق التي بإمكانها إثبات التوقيعات الإلكترونية؟

* * التصديق الإلكتروني عبر الأنترنت يحافظ على خصوصية معلومات المواطن ولا يمكن لأحد الاطلاع عليها سوى هو ووفق طلبه. كما أن استعمال الأنترنت في استخراج الملفات التي يريدونها من شأنه أن يضيء بعدا جديدا في عصرنة الإدارة، لأن المواطن سيتمكن من الولوج إلى مختلف مصالح البلدية، دون التنقل إليها. وعليه فإن كل البلديات يجب أن يكون لها موقعا إلكترونيا لنشر هذه المعلومات لتكون في متناول المواطن.

وفي انتظار انتهاء وزارة البريد من صيغة التصديق الإلكتروني في نهاية هذا العام، فإننا جاهزون للانطلاق في العملية وتجسيدها ميدانيا.

لكن ألا تعتقدون أن عدم انتشار الأنترنت عبر مختلف مناطق البلاد، لاسيما في المناطق النائية سيصعب من تجسيد ذلك؟

* * لا أوافقك في ذلك، لأن الأنترنت منتشر عبر كافة مناطق الوطن والدليل على ذلك أن 60 بالمائة من تسجيلات الحج، كانت من قبل سكان الجنوب عبر الأنترنت، انطلاقا من بيوتهم وذلك لتفادي التنقل إلى مقر بلدياتهم.

بخصوص تحديات الأمن الإلكتروني في الجزائر، متى سيتم إعداد ميثاق أمني داخلي يشمل التدابير الأمنية التي يتعين على المستعملين اعتمادها لمنع الاختراقات أو الهجمات؟

* * المؤسسات التابعة لأسلاك الأمن تتكفل بذلك، فضلا عن قطاع العدالة. ومن جهتنا نحن نتوفر على أنظمة لتأمين الوثائق عن طريق الرقم التسلسلي. وأشير هنا إلى وجود مشروع قانون قيد الإعداد على مستوى الحكومة بهذا الخصوص.

ميدانيا، هل سمح المرصد الوطني للمرفق العام بمتابعة عمليات محاربة البيروقراطية؟

* * نحن عضو مثل بقية الوزارات في هذا المرصد ومرات نتدخل وفق طلباتها لمعالجة الاختلالات.. وأعتقد أن المرصد حقق خطوات مهمة في محاربة البيروقراطية، في ظل الشفافية التي نصبو إليها.

مشكل الأخطاء في كتابة الأسماء، كيف تتم معالجة ذلك؟

✳️✳️ الأمر سهل جدا وهو أن يترك المواطن الذي يتقدم بطلب تصحيح الاسم معلوماته وبريده الإلكتروني على مستوى مقر البلدية، حيث يتكفل فريق عمل على مستوى البلدية بالتحقق من قائمة الحالة المدنية التي يفترض أن تكون قد أعدت وفق السجل الأصلي والذي لا يمكن المساس به دون العودة إلى العدالة. وبالتالي فالبلدية هي من تنتقل إلى العدالة لتقديم طلب تصحيح الاسم، بعدها يتم مراسلة الشخص المعني عبر البريد الإلكتروني. غير أنه لا بد من التأكيد بأن مثل هذه الحالات تبقى استثنائية.

وماذا عن الأرشيف الذي أتلفته الجماعات الإرهابية خلال العشرية السوداء، حيث شهدنا حرق العديد من البلديات خلال تلك الفترة؟

✳️✳️ لقد استعدنا كل الأرشيف على مستوى هذه البلديات، لأن هناك نسخة على مستوى العدالة.

سفير كرواتيا بالجزائر، إليجا زلايتش، يزور مجمع "الوقت الجديد":

"أسعى إلى إنشاء جمعية رجال الأعمال الجزائريين-الكروات"

أعرب سفير جمهورية كرواتيا بالجزائر، إليجا زلايتش، عن رغبة كرواتيا في تعميق علاقات التعاون الجزائرية – الكرواتية في المجال الاقتصادي بالدرجة الأولى، من خلال سعيه شخصيا لإنشاء جمعية رجال الأعمال الجزائريين والكروات، لتقريب وجهات النظر والبحث في سبل التعاون الثنائية. وأشار السفير، أن العلاقات الجزائرية الكرواتية بدأت تأخذ بعدا إيجابيا، تجسد في زيارة وزير الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل، إلى الجمهورية الكرواتية، التي التقى فيها بنظيرة الكرواتي، في انتظار- مثلما قال- زيارات أخرى على أعلى مستوى من الجانبين، معربا عن أمله في تجسيد زيارات رسمية في أعلى مستوى من الطرفين لدفع العلاقات التاريخية بين البلدين. وعدد سفير جمهورية كرواتيا بالجزائر، على هامش زيارة مجاملة إلى مجمع الصحافة "الوقت الجديد"، مجموعة القطاعات الاقتصادية، التي يمكن لكرواتيا أن تقدم خبراتها فيها للجانب الجزائري، وعلى رأسها قطاع الصيد البحري، تربية المائيات، وهي المجالات التي تملك كرواتيا خبرة كبيرة فيها، بالإضافة إلى قطاع الفلاحة، السياحة، هذا الأخير الذي يمثل 20 بالمائة من الناتج المحلي الخام الكرواتي، بحسب ذات الدبلوماسية، حيث يمكن أن تستفيد منه الجزائر في تطوير السياحة.

بنوك / مالية / تأمينات

تعاون وشراكة

تجارة

هجوم للصناعيين الأسبان بسبب الرسوم الجديدة على الواردات

الجزائر أخلّت باتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وعلّمها احترامه! (الشروق أونلاين)

شنت جمعية مصنعي الخزف والسيراميك الإسباني "Ascer" هجوما حادا على وزارة التجارة، بسبب فرضها رسوما على واردات الخزف والسيراميك، واتهمت الجزائر بانتهاك الاتفاقيات الموقعة مع الهيئات الدولية وخاصة الاتحاد الأوروبي، مطالبة بضرورة أن تحترم الجزائر ما وقعت عليه من اتفاقات مع شركائها.

ونقلت صحيفة "لافانغوارديا" الإسبانية عن بيان لجمعية مصنعي الخزف والسيراميك قولها، أن الجمعية وجهت انتقادات لاذعة لوزارة التجارة الجزائرية بسبب إقرارها إجراءات حمائية تضمنت رسوما على واردات الخزف والسيراميك، معتبرة أن هذه الرسوم ستشكل حاجزا أمام دخول منتجاتها إلى الجزائر.

وحسب المصدر نفسه، فإن المصنعين الأسبان انتقدوا فرض الرسوم على واردات الخزف والسيراميك من منطلق أن سعرها سيرتفع كثيرا، ولن تجد من يشتريها وبالتالي ستشكل هذه الإجراءات ضربة قوية لصادرات الخزف والسيراميك الإسباني باعتبار الجزائر أحد أهم وجهاتها العالمية.

واتهم الصناعيون الأسبان الجزائر صراحة بخرق الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالتجارة البينية، وشددوا على ضرورة أن تحترم الجزائر ما وقعت عليه مع شركائها.

وكما هو معلوم فقد أخضعت الجزائر واردات الخزف والسيراميك والبلاط والقرميد والأجر ومواد أخرى، للرسم الوقائي المؤقت بنسبة تصل 60 بالمائة.

وتتكرر منذ 3 سنوات هجومات وانتقادات مصنعي الخزف والسيراميك الأسبان، للإجراءات الجزائرية المتعلقة بضبط الواردات، وصلت حد ممارسة الضغط على سفيرة الجزائر بمدير طائوس فروخي، للتراجع عن قرار منع استيراد هذه المواد.

وتطور الخلاف لاحقا بعد أن رفضت الجزائر زيارة وفد عن هؤلاء الصناعيين، حيث هددت الجمعية بأنها ستتوقف عن استهلاك الغاز الجزائري المصدر إلى إسبانيا، في حال استمرار الجزائر في منع صادراتها من الخزف والسيراميك من دخول البلاد، في محاولة ابتزاز كانت واضحة.

يقظة إعلامية